حديث صريح حول سعر الدواء السوري وفعاليته

عبود لـ«الوطن»: الصناعة الدوائية خاسرة بسبب ارتفاع سعر الصرف ١٠ أضعاف

حسن: بعض المستوردين أساء للدواء المحلي بالإشاعات لتسويق منتجاتهم المستوردة

قبل نهاية العام سنصل إلى إنتاج ٩٣ بالمئة لما كنا عليه قبل الأزمة

| محمد راكان مصطفى- محمود الصالح

رفض معاون وزير الصحة الدكتور حبيب عبود تسمية ما تقوم به وزارة الصحة فيما يتعلق برفع أسعار الأدوية بالزيادة على الأسعار وإنما سماها تسوية سعرية وقال لـ«الوطن»: علينا أن نحدد أهدافنا وواجباتنا إن كنا نريد توفير الدواء بالجودة المطلوبة أم لا. وأضاف: مهمتنا توفير الدواء بسعر الكلفة وليس من المقبول أن ندفع شركات الأدوية إلى الخسارة لأنها بالنتيجة شركات وطنية، وهناك شركات تعرضت للخسارة بسبب زيادة سعر الصرف إلى ١٠ أضعاف، والنتيجة أننا في سورية لا نخترع أدوية إنما نقلد الإنتاج العالمي وهذا هو حال أغلب دول العالم لأن عملية اختراع أدوية مكلفة جداً وطويلة الأمد.

وتابع: عندما طرحنا مؤخراً أسعار الأدوية في سورية أمام منظمة الصحة العالمية استغربوا أننا ما نزال ننتج أدوية بهذه الأسعار وذات فعالية أكيدة.

وعن سبب وجود تباين في أسعار الأدوية أوضح معاون الوزير أن هناك زمراً دوائية خاسرة ولكن لا نستطيع رفع سعرها لأننا لا نريد إرهاق المواطن، لافتاً إلى توجيه من رئاسة مجلس الوزراء مؤخراً بتحديد أسعار الأدوية وفق الكلفة الحقيقية للتصنيع، مبيناً بأنه يتم العمل على تعديل أسعار الأدوية لتحقيق العدالة السعرية وفق التكاليف.

وأبدى عبود قناعته جازماً بخسارة معامل الأدوية في عمليات التصنيع الحالية، وعن تفسيره لمنح «بونص» كبير من معامل الأدوية بغية الترويج لهذه الأدوية يصل أحياناً إلى ٤٠٪ قال: نحن لا نستطيع منع «البونص» ولكننا غير سعيدين به إلا أن بعض المعامل ربما تصل إلى قناعة أنها تمنع هذه النسبة بدل أن تقوم بالترويج الإعلاني ومقابل ذلك يتخلى عن جزء من أرباحه، ولكن نحن نرفض إعادة تسعير بعض الزمر الدوائية، وخاصة التي نجد عليها «بونص» بل نقوم بتخفيض أسعارها، وعن سبب التباين في أسعار الزمر الدوائية نفسها بين صيدلية وأخرى أكد أن ذلك غير مقبول وتتم يومياً معاقبة عدد من الصيدليات وإحالة أصحابها على مجلس التأديب.

ونفى معاون الوزير وجود أي دواء مكتوب عليه السعر بخط اليد، مؤكداً إلزام الجميع بالطباعة الليزرية. وعاد للتأكيد أن الأدوية لم تحظ بالسعر العادل حتى الآن، مضيفاً: وصلنا إلى إنتاج ٩٠٪ من حاجة القطر وقد كنا قبل الأزمة ننتج ٩٣٪ وسنصل إلى هذه النسبة قبل نهاية العام.

وعن عدد المعامل المنتجة الآن بلغت ٨٩ معملاً منها ٣٩ معملاً جديداً، ووصل عدد المعامل العاملة إلى ٥٠ معملاً خلال الأزمة، وكانت نسبة إنتاج الدواء لا تتجاوز ٤٠٪ نتيجة تدمير عدد كبير من معامل الأدوية وتوقف بعضها.

وأشاد عبود بفعالية الدواء الوطني وهذا ما يبرر الطلب الدولي الكبير على الإنتاج السوري وكذلك المنافسة في الأسعار مؤكداً أن لجان ضبط الجودة تتابع عملها بشكل مستمر وتراقب الإنتاج بشكل ميداني ما أدى إلى زيادة الموثوقية بالدواء الوطني الذي يشكل جزءاً أساسياً من الاقتصاد ومن ثم فإن الوزارة تعمل على توفير الزمر الدوائية لمشافي القطاع العام والخاص والصيدليات لأن هذه من المسؤوليات المنوطة بالوزارة.

وكل ما يتم الحديث عنه عن تجاوزات في رفع أسعار الأدوية هو غير حقيقي لأن تعديل أسعار الأدوية يتم وفق دراسة التكاليف الحقيقية ومن خلال لجان مختصة تقوم بدراسة كل زمرة وتحديد أسعارها.

بدوره أكد نقيب صيادلة سورية محمود حسن إجراء تعديل على أسعار الأدوية، موضحاً أن التعديل الأخير استهدف بشكل أساسي القطرات العينية إضافة إلى بعض المستحضرات الطبية الأخرى، مبيناً بأن هذا التعديل يأتي لضمان استمرار عمل معامل الأدوية في ضوء ارتفاع التكلفة على التصنيع لجهة ارتفاع أسعار المواد الأولية وارتباطها بالقطع الأجنبي.

وعن وجود أحد المستحضرات (الريتان) الذي ارتفع سعره إلى أكثر من ٤٠٠٠ ليرة سورية أوضح الحسن أن سعر المستحضر عيار ٤٠ قبل الرفع كان نحو ٢٤٠٠ ليرة ويرى أن السعر بعد التعديل مناسب على اعتبار أن المستحضر نفسه من العيار نفسه مستورد يبلغ نحو ١٨٥٠٠ ليرة سورية على الرغم من أن فاعلية المستحضر المصنع محلياً أفضل وأن التعديل يتيح للمعمل الاستمرار في التصنيع.

وأشار حسن إلى وجود لجنة مشكلة من وزارة الصحة لتسعير الأدوية بناء على فواتير المواد الأولية وبيانات التكلفة المقدمة من معامل الأدوية، منوهاً بتوفر نحو ٩٠ بالمئة من الأصناف الدوائية مصنع محلياً، معيداً السبب في عدم وجود بعض الأصناف الدوائية حتى الآن إلى تضرر بعض المعامل وخروج خطوطها عن الإنتاج، والحاجة إلى إعادة تأهيلها للعودة إلى العمل.

واتهم الحسن بعض المستوردين بالإساءة للدواء المصنع محلياً عن طريق إشاعة عدم فاعليته بهدف تسويق منتجاتهم المستوردة، مؤكداً أن جميع الأدوية المصنعة محلياً مصنعة وفقاً للمواصفات الدولية وتخضع للرقابة الدائمة والعشوائية لجميع الطبخات المنتجة.

وأكد الحسن تأمين وزارة الصحة وصول الأدوية إلى المناطق المحررة في ريف دمشق وحلب ودرعا بشكل فوري، منوهاً بأن وصول الأدوية إلى المناطق الشمالية لا يزال حتى تاريخه يتم عن طريق الشحن الجوي فقط، لافتاً إلى أنه يتم العمل بالتعاون مع مجالس المدن لإعادة تأهيل الصيدليات ووضعها في الخدمة.

شروط جديدة لتسجيل درجة الدكتوراه

مجلس التعليم العالي: معايير لقبول الطلاب في اختصاص معلم صف في كليات التربية

السماح لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية بالتدريس في الجامعات الخاصة أيام العطل الصيفية

| فادي بك الشريف

أصدر مجلس التعليم العالي قرارات جديدة حدد بموجبها شروطاً جديدة للتسجيل في درجة الدكتوراه في الجامعات والمعاهد العليا بأن يكون الطالب متفرغا خلال السنة الأولى من تاريخ صدور قرار مجلس الجامعة بتسجيله، مع إبراز وثيقة غير عامل بالنسبة لغير العاملين.

كما اشترط قرار رئيس مجلس التعليم العالي وزير التعليم العالي عاطف النداف منحه إجازة خاصة بلا راتب أو إجازة دراسية أو قرار إيفاد بالنسبة إلى العاملين في الدولة لمدة عام على الأقل، وتراعى الأحكام المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وأنظمة الدراسات العليا بالنسبة للطلاب المسجلين في درجة الدكتوراه في كليات الطب البشري، على أن تطبق أحكام القرار لأول مرة بدءا من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩

وأصدر المجلس شروطاً لقبول الطلاب في اختصاص معلم صف في كليات التربية في الجامعات الحكومية من حملة الشهادة الثانوية الفرع العلمي للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، بأن يكون الطالب حاصلا على ٦٠٪ على الأقل من درجة مادة الرياضيات في الشهادة الثانوية العلمية وأن يكون حاصلا على ٦٠٪ على الأقل من درجة اللغة العربية في الشهادة الثانوية الأدبية وإجراء مقابلة شخصية في الكلية للتحقق من اللياقة الصحية والنفسية، تتم من قبل لجان يؤلفها رئيس الجامعة في كليات التربية، بعد صدور نتائج مفاضلة القبول الجامعي ويكون النجاح فيها شرطاً للتسجيل.

وبموجب القرار تتم المقابلة خلال الفترة المحددة لتسجيل الطلاب المقبولين ويقبل الطالب الذي لم ينجح في المقابلة في الرغبة التالية التي يحق له التسجيل فيها وفق بطاقة مفاضلته بعد إبراز وثيقة خطية من الكلية المعنية بأنه لم ينجح في المقابلة ويعد مستنكفا عن التسجيل في اختصاص معلم صف.

ومن لم يجر المقابلة الشخصية في الميعاد المحدد لها ولا يسوى وضعه وفق أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة.

علما أن وزارة التعليم العالي كلفت مركز القياس والتقويم بمهمة وضع الأسئلة للامتحان المعياري وتحديد المعايير اللازمة لانتقاء الطلاب المقبولين في كليات التربية «معلم صف»، وذلك ضمن توجيهات الوزارة لتطبيق امتحان معياري يحدث للمرة الأولى في سورية لهذا الاختصاص، بحيث سيكون اختبار قبول «معلم الصف» بعد انتهاء الشهادة الثانوية مباشرة، كما سيتم تشكيل فريق عمل من جميع الجامعات السورية لاختبار الطلاب المسجلين على اختصاص معلم صف.

وحسب مركز القياس والتقويم فإن أهمية القرار تنبع من ضرورة إدراك طالب معلم الصف للمهارات والاستعداد المهني وإتقان اللغة العربية لتدريس الطلاب ورفع معايير انتقاء «معلم الصف».

كما أصدر أمس مجلس التعليم قراراً سمح بموجبه لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية بالتدريس في الجامعات الخاصة أيام العطل الصيفية بعد موافقة مجلس التعليم العالي.

حميدان لـ«الوطن»: تحصيل ٥ ملايين ليرة من ٥٠٣ مخالفات

٦١٢ مليون ليرة إيرادات مياه حمص في النصف الأول من العام الحالي

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حمص حسن حميدان لـ«الوطن» أن إيرادات المؤسسة من الجباية بلغت ٦١٢ مليون ليرة خلال النصف الأول من العام الجاري، بنسبة زيادة ٢٠ ٪ مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي الذي بلغت الإيرادات فيه نحو ٥٠٠ مليون ليرة.

وبين حميدان أن كميات المياه التي ضخت خلال النصف الأول وصلت إلى ٤٣,٥ مليون متر مكعب منها ٢٥,٦ مليون متر مكعب ضُخت في المدينة ونحو ١٨ مليون متر مكعب تم ضخها في الريف، وأن عدد المشتركين وصل حتى نهاية شهر حزيران من العام الحالي إلى ٤١٠ آلاف مشترك منهم ٢٢٠ ألف مشترك في المدينة و١٩٠ ألف مشترك في الريف.

وأشار حميدان إلى تكثيف عناصر الضابطة المائية لجولاتهم الميدانية لقمع التعديات على الشبكة ومخالفات المياه من (استجرار غير مشروع للمياه والهدر وغيرها...)، مؤكداً تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين، كاشفاً بأن عدد الضبوط المنظمة وصل إلى ٥٠٣ ضبوط خلال النصف الأول وبلغت قيمة المبالغ المالية المحصلة منها أكثر من ٥ ملايين ليرة سورية، لافتاً إلى وجود زيادة بنسبة ٧٠٪ مقارنة بعددها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ الذي بلغ نحو ٣٠٠ ضبط.

وأوضح حمدان أن اعتمادات الخطة الاستثمارية للمؤسسة من مختلف مشاريع المياه والصرف الصحي لعام ٢٠١٨ بلغت ملياراً و٨٠٠ مليون ليرة سورية، ووصلت نسبة الإنجاز فيها إلى نحو ٨٠ ٪، لافتاً إلى أن المؤسسة انتهت من إنجاز عدة مشاريع حيوية بالمحافظة بقيمة مالية ٣١٢ مليون ليرة سورية منها مشروع تنفيذ صرف صحي في المنطقة الصناعية ١ بقيمة ١٢٧ مليون ليرة ومشروع تنفيذ خط مغذ للمياه لدعم أحياء الزهراء والعباسية والأرمن والمهاجرين بقيمة ٨٢ مليون ليرة ومشروع استبدال خط ضخ منطقة حب نمرة بقيمة ٦٠ مليون ليرة ومشروع حفر بئر في منطقة جبرين بقيمة ٢١ مليون ليرة ومشروع حفر بئر في منطقة شنشار بقيمة ٢٢ مليون ليرة سورية.

وأوضح حميدان أن المؤسسة ما زالت تعمل على تنفيذ عدة مشاريع هامة بقيمة إجمالية ٢,٤ مليار منها تنفيذ مشروع صرف صحي في منطقة المحطة ١ بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ٩٠٪، ومشروع تمديد صرف صحي في حي وادي الذهب ٢-٣-٤ بقيمة ١,٢ مليار ليرة سورية وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ٦٠٪، ومشروع إرواء منطقة سحر الشرق بقيمة ٨٥ مليون ليرة بنسبة تنفيذ وصلت إلى ٦٥٪، ومشروع استبدال خط ضخ قرى نوى- الشوكتلية بقيمة ٢٤٦ مليون ليرة سورية وبنسبة تنفيذ ٧٠٪ ومشروع استبدال خط ضخ منطقة المخرم الفوقاني بقيمة ٤١٢ مليون ليرة بنسبة تنفيذ بلغت ٨٠٪، ومشروع استبدال خط ضخ المستورة لإرواء مناطق وقرى شين وكفرام وفاحل ورباح والمرانة بقيمة ١٠٠ مليون ليرة سورية وبنسبة تنفيذ وصلت إلى ١٠٪.

وأشار حميدان إلى وجود مشاريع قيد التصديق في الوزارة منها مشروع إرواء منطقة الريان والقرى المجاورة بقيمة ٣٦٥ مليون ليرة سورية، إضافة لوجود مشاريع قيد التعاقد والدراسة منها مشروع شنشار لإرواء قرى (شنشار وجديدة الشرقية والمظهرية والأعور والجميلية والفحيلة وتل الناقة) بقيمة ٦٥٠ مليون ليرة، ومشروع الديبة لإرواء قرى (العاليات والنزهة والرقامة والمنزول والدرداء) بقيمة ٣٥٠ مليون ليرة.

اعتراضات أهلية على أوتستراد حمص مصياف

مدير المواصلات الطرقية في حماة: لن يمر ضمن التجمعات السكنية

| حماة- محمد أحمد خبازي

قوبل مشروع إنشاء أوتوستراد حمص مصياف الجديد في موقع قرية قرطمان برفض شعبي عارم، لمرور مساره بين منازلهم، وشن نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حملة عنيفة على المشروع والجهات المنفذة في محاولة لرفع الضرر عن الأهالي المتضررين من مسار هذا المشروع الحيوي والمهم جداً للمحافظة.

مدير فرع المواصلات الطرقية خضر فطوم بيّن لـ«الوطن» أن هذا المشروع من المشروعات المهمة والإستراتيجية ومن أهم نتائج زيارة رئيس الحكومة على رأس وفد وزاري في عام ٢٠١٧ للمحافظة، لما له من أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضح فطوم أن طول المشروع ضمن المحافظة من دوار المعصرة شرقي مصياف وحتى تلة التاعونة ١٩,٥ كم تقريباً ويمر خارج التجمعات السكانية والكلفة التقديرية بالأسعار المتوازنة نحو ١٠ مليارات ليرة سورية ومدة التنفيذ ٥٤٠ يوماً وهو من المشروعات الحيوية التي تنفذ في القطاع الطرقي.

وبيّن فطوم أن دراسة الطريق بمساره الكامل أعدت من الشركة العامة للدراسات في دمشق، وفق مراحل متعددة متدرجة من طرح عدة حلول وخيارات لمسارات مقترحة، تم إجراء المقارنة الاقتصادية بين هذه الحلول للحصول على أفضل مسار فني واقتصادي، مع الأخذ بالحسبان الحصول على مسار اقتصادي بأقل تكلفة من ناحية التنفيذ ومن ناحية عدم إلحاق الضرر بالجوار، ويمر خارج التجمعات السكانية، وقد انتهت أعمال الدراسة في العام ٢٠١٠، بوضع الحل التنفيذي لأفضل الخيارات المتاحة من الناحية الفنية والاقتصادية في حينه.

وأوضح فطوم أنه بعد عدة سنوات من التوقف بسبب الأزمة فوجئنا بتغير الواقع الفعلي للمسار في عدة مواقع من ناحية الإشغالات وقيام العديد من المواطنين بتشييد منازل لهم ضمن الشريحة الاستملاكية، على الرغم من علمهم بالمسار لأنهم كانوا يرافقون الفرق الطبوغرافية لدى تنفيذ أعمال المساحة، علماً أننا وجهنا عدة مراسلات للوحدات الإدارية للمساعدة في المحافظة على خلو مسار الطريق من الإشغالات وخاصة المنازل السكنية وعدم منح تراخيص بناء ضمنه منذ عام ٢٠١٠، وكان من هذه المواقع موقع قرية قرطمان الذي اعترضتنا فيه مشكلتان لم تكونا أثناء إعداد الدراسة تمثلتا بوجود مجموعة بيوت سكنية بلغ عددها ٣٢ منزلاً أشيدت خلال سنوات الأزمة إضافة إلى أضرحة عدد من الشهداء.

وقال: وفور عرض الموضوع على مستويات الإدارة الأعلى وجه وزير النقل بإجراء كل ما يلزم لوضع الحل المناسب الذي يضمن تنفيذ الطريق بالشكل الأمثل بما يتناسب مع أهميته مع تخفيف الضرر الذي يلحق بالمنازل السكنية ما أمكن، والمحافظة على أضرحة الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم لتبقى سورية عامرة.

مضيفاً: والعمل حالياً يتم ضمن هذه التوجهات تحت سقف الدولة والقانون والمساواة بين المواطنين، مشيرا إلى أنه وبتاريخ ٢٩ من تموز ولدى الشروع باستكمال أعمال شق وتنفيذ طريق حمص مصياف الجديد خارج قرية قرطمان وبعيداً عن أضرحة الشهداء التي اتخذ قرار المحافظة عليها قبل اعتراض الأهالي، أوقفت مجموعة من المواطنين المعدات والآليات ومنعوها إنجاز عملها الموكل لها فقرر الجهاز الفني للمشروع سحب الآليات وتوقيف التنفيذ لعدم قدرتهم على إقناع المواطنين بأن جبهة العمل المستهدفة لمواقع المسار بعيدة، وذلك بحضور رئيس مجلس بلدية البياضية حسن جنيد الذي حاول مراراً إقناع الأهالي بأن العمل بعيد عن المقبرة وأن منفذي المشروع لن يقوموا بأي عمل يمسها.

وأكد فطوم أن ما تم نشره على صفحات التواصل الاجتماعي لا يمت للواقع والحقيقة بأي صلة ولا يقدم أي نتيجة سوى التجييش والتحريض وتعريض حياة العاملين في المشروع للخطر، وتأخير الإنجاز.